

أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي

دراسة تطبيقية للمشرق العربي

د . جمال على زهران*

تعتبر حقبة التسعينات ، هي حقبة الحدود كظاهرة عربية ، وكظاهرة دولية. فقد شهدت بداية هذه الحقبة ، أزمة إقليمية دولية كبرى هي أزمة الخليج حيث قام العراق باحتلال الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ، وكذلك شهدت بدايات تفكك الكتلة الشرقية بكاملها حيث انسحبت ألمانيا الشرقية لتدخل في وحدة مع ألمانيا الغربية ، ثم رفعت موسكو يدها عن حلفائها الشرقيين لتتهاوى أنظمتها واحدة بعد أخرى وتعرض بعضها للتفكك (يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا) ، ثم يتعرض الاتحاد السوفيتي نفسه للتفكك إلى ١٥ جمهورية ، لتثور من جديد قضايا الحدود والقوميات . ولا زال الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فلا زالت هذه المسألة في طريقها إلى الاستمرارية والانتشار بصورة تكاد تتشابه مع بدايات العصر الحديث عندما بدأت تتشكل الدولة القومية بحدود وسيادة وسلطة وشعب معين^(١) . ولذلك فإن قضية الحدود يمكن أن تسهم في إعادة تشكيل الخريطة السياسية في أجزاء كثيرة من العالم .

* رئيس قسم العلوم السياسية - كلية التجارة (بيور سعيد) - جامعة قناة السويس .

(مجلة البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٦ ، ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٦ . - ص ص ٥١ - ٧٦) .

ولم تشذ عن هذا التطور فى قضية الحدود ، الدول العربية ، حيث شهدت هى الأخرى أزمات حدودية بين عدد منها ، ومنها ذلك الذى ظهر إلى الوجود الفعلى ويتمثل فى العراق والكويت ، ثم مصر والسودان حول حلايب ، ثم السعودية مع كل من قطر ، واليمن ، ثم قطر والبحرين^(٢) . وهذا لا يمثل سوى جزء بسيط من قضية الحدود بين هذه الدول حيث توجد نزاعات حدودية لا زالت خامدة بينها ، ويمكن أن تشتعل بين لحظة وأخرى .

كما أن هناك نزاعات حدودية ، بدورها بين عدد من الدول العربية وبين بعض دول الجوار تشتعل بين حين وآخر رغم أنه يحكمها اتفاقيات رسمية بين الأطراف المعنية ، ولهذه النزاعات أسبابها الأصلية قد تتمثل فى أبعاد سكانية ، واقتصادية ، وأمنية أو استراتيجية ، أو غيرها من أبعاد أخرى .

وفى هذه الدراسة ، نستهدف تناول مسألة الحدود العربية الإقليمية أى بين بعض الدول العربية ، وبعض دول الجوار الجغرافى خاصة فى الشمال والشرق العربى .

وسيتم التركيز على هذه المنطقة ، حيث توجد نزاعات حدودية بين سوريا وتركيا حول قضية لواء الإسكندرونة والذى ترتبط إثارته بقضية المياه وقضية الدور التركى الذى يطمح إليه زعماءها بين حين وآخر ، كذلك مسألة الحدود بين العراق وتركيا وسوريا وإيران بصفة أساسية حول منطقة الحدود المشتركة بينهم نظرا لوجود السكان الأكراد فيها موزعين بين هذه الدول الأربع بالإضافة إلى جمهورية أرمينيا المجاورة وإن كان نزاعها معهم أقل بكثير مما هو حادث بين الدول الأربع ، بالإضافة إلى ذلك النزاع بين العراق وإيران حول الشريط الحدودى والذى أدى إلى حرب استمرت ثمانى سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨ م) ، وتمخض عنها رغم كل المأسى الرجوع إلى اتفاقية الحدود بينهما التى وقعت فى الجزائر عام ١٩٧٥ م ، والأكثر من ذلك مسألة التنازع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر العربية الثلاث (أبو موسى ، وطنب الكبرى ، وطنب الصغرى) ، التى تحتلها إيران منذ مطلع السبعينات

وحتى الآن . وفي هذا الإطار يمكن تناول قضية الحدود في هذه البقعة على المستوى العربي الإقليمي ، حاضراً ومستقبلاً على النحو التالي :

أولاً : - الحدود السياسية بين كيفية تخطيطها ووظائفها وأسباب نزاعاتها : -

مع تطور أهمية الحدود السياسية ، عكف عدد من الدارسين في مجال الجغرافية السياسية على دراسة وتأسيس هذا الموضوع ، ولذلك فهو يقع في القلب من هذا العلم خاصة وأن علم الجغرافية السياسية باعتباره الفرع الذي يربط الجغرافيا بالسياسة والعكس ، يدرس طبيعة العلاقة بين الموقع والأهمية الاستراتيجية^(٣) . ومع التطور التقني أو التكنولوجي في وسائل الاتصال والأسلحة الاستراتيجية وغيرها ، ثارت علامات استفهام كبرى حول تلك القضية والتمثلة في أهمية الموقع من الناحية الاستراتيجية ، وكأن هؤلاء الذين يطرحون هذه التساؤلات يقولون وداعاً للجغرافيا السياسية أساساً . ولكن الواقع يكاد يدحض هذه النظرة التي لا تتسم بالدقة ، وإن تفاعلت مع تضخيم دور التطور التكنولوجي ، وأيا كان الأمر ، فإن المسألة لا تحتاج نزاعاً كبيراً ، حول أهمية الحدود السياسية ، ولذلك فإن فهم تطور الكيفية التي تم ويتم بها تخطيط هذه الحدود تعكس لنا طبيعة العلاقة بين التطورات الجارية ، وتطور معايير رسم الحدود السياسية للدول .

وخلال مسيرة هذا التطور والعلاقة المتبادلة ، يمكن الإشارة إلى وجود أربعة معايير لتخطيط هذه الحدود^(٤) ، ويمكن بلورتها فيما يلي :

أ - الاعتبارات الاستراتيجية ، وهي تعد ذات أهمية بالغة في تخطيط الحدود السياسية بين الدول في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .

ب - الاعتبارات الاثنوغرافية والحضارية ، أصبحت تمثل معياراً أساسياً في تخطيط الحدود السياسية بين دول العالم في فترة ما بين الحربين العالميتين .

ج - الاعتبار الاقتصادية ، وهي التي تشكل أولوية كبرى في وقتنا الحاضر ، إلى الدرجة التي أضحت معها تمثل جوهر النزاعات الجارية بين عدد من الدول .

د - بالإضافة إلى معيار هام ، هو معيار القوة والقهر والاتفاقات غير المتكافئة ، وهي التي تتم في ظروف معينة ، وربما في الغالب تظل مؤقتة طبقا لموازين القوة .

وباستعراض وظائف الحدود السياسية ، فإنه يمكن بداية الإشارة إلى الاتجاهات المختلفة في بلورة هذه الوظائف حيث تنحصر في : زيادة حدة المنازعات عند الحدود بعد استقلال العديد من الدول لعدم توافق الحدود المخططة استعماريا مع الظروف الطبيعية والبشرية في منطقتها وأوضح مثال لذلك إفريقيا التي تمزقت فيها القبائل . وكذلك تم ترسيخ مفهوم الحدود السياسية الأيدولوجية بعد انتشار الشيوعية في العالم وانقسام العالم إلى مذاهب أيدولوجية متصارعة وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى أفول الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في نهاية عام ١٩٩١ م . كما تؤدي تكتلات عدد من الدول إلى تخفيف وطأة الحدود فيما بين أعضائها وتحول بالتالي إلى حدود إدارية بين أجزاء الدولة الواحدة . بالإضافة إلى شيوع الاتجاه الذي يسعى لتوسيع مدى المياه الإقليمية والحدود البحرية ، وكذا تعقد مسألة الحدود في السماء التي تغطي الدول لما طرأ من تقدم تقني ، وأخيرا فإن زيادة طول الحدود السياسية مقارنة بالماضي ، كان لزيادة عدد الدول المستقلة ذات السيادة ، وكذلك لتحديد الحدود البحرية للدول^(٥) . وأيا كانت الاتجاهات المختلفة في بلورة وظائف الحدود ، إلا أنه يبقى أن الحدود تمثل أهمية كبيرة وتلعب دورا هاما ومحوريا ، بل تتطور هذه الوظائف مع تطور عدد من المتغيرات ، أي أنها حدود ليست جامدة الوظيفة . ومما يدل على ذلك فإن من وظائف الحدود السياسية التقليدية أنها كانت بغرض الفصل بين الدول ، إلا أنها أصبحت في الوقت الحاضر تقوم بوظيفة الوصل أو الاتصال بين الدول التي تلتقى عندها . وبغض النظر عن هذا التطور المحوري في الوظيفة ، إلا أنه يمكن تحديد عدد من الوظائف الأساسية للحدود وهي :

(الأمن والحماية ، وحماية الإنتاج الاقتصادى ، وتنظيم التبادل التجارى الدولى ، وتحديد الوضع القانونى والشرعى لنطاق ملكية الدولة من جانب ، ومن جانب آخر تحديد القوانين التى يجب أن تطبق على مناطق الحدود بغض النظر عن تلك الامتدادات البشرية على الحدود بين الدول المتجاورة)^(٦) .

وفى ضوء معايير التخطيط للحدود السياسية ، ووظائف هذه الحدود فإنه من الواجب الإشارة إلى أن هذه الحدود رغم تحديدها وما تقوم به من وظائف ، إلا أنها تتعرض إلى بعض التغيرات ، على الرغم من اتسام الحدود بالثبات غالبا ، وذلك إثر منازعات كبيرة حولها . ويمثل عدد من العوامل الأساس لتغيير هذه الحدود ، منها الضغط السكانى ، والحروب والمبررات الاقتصادية والأيدولوجية والعسكرية ، بالإضافة إلى عوامل أخرى . وتتوقف هذه المسألة على ظروف معينة تصبح ملائمة لأحداث مثل هذا التغيير أولا ، خاصة وأن التطورات المعاصرة سياسيا وتكنولوجيا قد لا تسمح بهذا التغيير المستمر لفداحة الثمن الذى يمكن أن يدفع فى مقابل تشجيع مبدأ تغيير الحدود ومع ذلك يبقى القول أن هناك أربعة أنواع من المنازعات على الحدود هى : نزاع بخصوص موقع الحد نتيجة للغموض الذى يحيط بتحديدته (نص الاتفاق) ، وتعيينه (الواقع العملى) ، بالإضافة إلى نزاع حدود حول منطقة ما عندما تحاول دولة أن تسليخ منطقة من جارتها ، وكذلك نزاع حدود حول الموارد والمتعلقة باستغلال الموارد التى تقع عبر الحدود مثل نهر ، أو منجم ، أو حقل بترول ، وأخيرا ذلك النزاع المتعلق بوظيفة الحد السياسى ، ومثال ذلك ما كانت تضعه ألمانيا الشرقية - قبل توحيدها أخيرا مع ألمانيا الغربية - من قيود كثيرة فى وجه الألمان الذين يرغبون فى زيارة أقاربهم فى برلين الغربية^(٧) .

ومن خلال تبيان أسس تخطيط الحدود ، وإيضاح وظائف الحدود ، وإبراز أسباب ومظاهر النزاعات القائمة بين الدول بسبب الحدود ، يمكن القول أن كل هذه الأركان الثلاثة معا تمثل إطارا نظريا لفهم مسألة الحدود بين العرب ودول الجوار

الجغرافى . فقد عايشت الحدود العربية الإقليمية تطور التخطيط للحدود، وأدت ولا زالت تؤدى هذه الحدود وظائف معينة ، كما أن المنطقة العربية وقد عاشت نزاعات كبرى مع جيرانها لأسباب عديدة حول الحدود ، إنما ترتبط بمعيار آخر يتعلق بالدور الطامح الذى تسعى لكى تمارسه دول الجوار الجغرافى ومنها خاصة كل من إيران وتركيا ، على دول المنطقة العربية ، دون غض النظر عن إسرائيل ودورها باعتبار أن الصراع العربى مع إسرائيل هو الصراع المركزى^(٨) .

كما تتضح هذه الأبعاد الثلاثة (معايير التخطيط ، والوظائف ، والمنازعات) ، بصفة خاصة فى ذلك الشق الذى نركز عليه وهو الشمال والشرق العربى مع دول هذا الجوار الجغرافى . فإيران والعراق تتنازعان فى شط العرب من منظور إستراتيجى ، وإيران تهيمن على جزر الإمارات الثلاث من منظور إستراتيجى ، بينما تتنازع إيران وتركيا وسوريا والعراق على منطقة كردستان لاعتبارات أثنىة وأمنية وغيرها ، وكذا فإن النزاع بين سوريا وتركيا على لواء الإسكندرونة ، وحدود النهر المائىة ، يقوم على أبعاد أثنىة وإستراتيجية ، واقتصادية . ومن ثم تتداخل الأبعاد الثلاثة معا ، وهذا يقودنا إلى تحليل أبعاد هذه النزاعات الحدودية فى الشمال والشرق ، تمهيدا لتبيان آفاق المستقبل فيما بعد .

ثانيا : - أبعاد النزاعات الحدودية للمنطقة العربية : -

أحد الأبعاد الأساسية لتخطيط الحدود فيما بين الحرب العالمية الثانية ، محاولة المطابقة بين الحدود السياسية وبين الحدود الإثنوغرافية بمعنى جعل الحدود السياسية متطابقة مع حدودها الأثنىة . حيث توافرت لدى العديد من الدول بعد الانتهاء من الحرب العالمية الأولى الرغبة والميول إلى الأخذ بهذا المبدأ . وقد أقرت ذلك معاهدات باريس عام ١٩٢٠ ، باعتبار أن هذا المبدأ يتفق مع مبدأ حق تقرير المصير كما أن الأخذ بهذا المبدأ يحقق فصل الشعوب المختلفة عن بعضها جنسيا وإثنوغرافيا داخل وحدات سياسية منفصلة عن بعضها البعض بما يجنب استمرارية ظاهرة الأقليات ،

حيث ستصبح الحدود السياسية متمشية مع التوزيع الجغرافي للقوميات . وقد سعى البعض إلى تفضيل الأخذ بمعيار اللغة لرسم الحدود السياسية ، والبعض الآخر اعتقد في أولوية معيار الدين لتخطيط الحدود السياسية ، بهدف فصل الجماعات الدينية المختلفة عن بعضها البعض ، ولكن المسألة كانت محل تعقيد شديد سواء على مستوى اللغة أم الدين . وتداخلت عوامل كثيرة أعاققت تطبيق هذا المبدأ ، على الرغم من الأخذ ببعض الاستفتاءات البسيطة لإقرار مصير بعض المجموعات الإثنوغرافية بهدف تقليل المنازعات ، وعقد معاهدات لبعض الأقليات لحماية حقوقها في مواجهة الدول الأم^(٩) . ومن أهم العوامل التي أعاققت تنفيذ هذا المبدأ ، عامل المصلحة لعدد من الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي آنذاك .

وقد تركت هذه المسألة ظلالها على منطقة الشمال العربي ، حيث تجسدت في قضية الأكراد ، كأقلية على حدود خمس دول منها دولتان عربيتان (سوريا والعراق) ، وثلاث دول غير عربية (إيران ، تركيا ، وأرمينيا) . كما تجسدت في ناحية أخرى وتتمثل في لواء الإسكندرونة الذي يضم عربا وأتراكا معا .

وكانت لهاتين القضيتين آثارهما على العلاقات بين هذه الدول ، وأسهمت في تغذية النزاعات المتكررة بينها . ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :-

١- قضية لواء الإسكندرونة :

تمثل هذه المنطقة المعروفة بلواء الإسكندرونة قضية هامة في العلاقات السورية التركية ، باعتبارها محل نزاع بين الطرفين ، رغم أنها تختفى تحت السطح لاعتبارات عديدة ، لكنها في نفس الوقت تعتبر ورقة قابلة للاستخدام . وترجع قصة هذه المنطقة خلال القرن العشرين ، إلى ذلك القرار الذي أعلنه قائد الحملة الفرنسية على الشام (الجنرال جورو) في عام ١٩٢٠ م ، بتقسيم منطقة الانتداب الفرنسي في بلاد الشام إلى أربعة وحدات هي (لبنان الكبير ، ودولة حلب وتشمل الإسكندرونة) ، وأراضى

اللاذقية ثم دمشق . وقد أعقب ذلك بفترة بسيطة ، توحد حلب ودمشق في دولة واحدة هي سوريا ، وبالتالي أصبحت الإسكندرونة باعتبارها جزءا من حلب ، ضمن الإقليم أو الدولة السورية . ولذلك فقد أضحت ماثرا للقلق والتوتر حيث كان يسكنها خليط من العرب والترك والأكراد ، ومن ثم فإن تركيا كانت ترى في ضمها لسوريا ضربة موجهة لها . وعندما تم التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية عام ١٩٣٦ م ، وكان من بين نصوصها التأكيد على وحدة سوريا السياسية ، فما كان من تركيا إلا أن أعلنت عن عدائها الواضح والصريح لهذه المعاهدة نظرا لرفضها أن تكون الإسكندرونة جزءا من سوريا . واستمر الوضع متوترا إلى أن عرض الأمر على عصبة الأمم التي أوصت بمنحها حكما ذاتيا ، أما علاقاتها الخارجية فتقوم بها سوريا ، وبناء على ذلك تحددت حدود لواء الإسكندرونة ، وهي التي تمثل الحدود السورية التركية في الوقت الحاضر . واستمرت توصية عصبة الأمم إلى أن عقدت معاهدة بين تركيا وفرنسا في ٢٣ يونيو ١٩٣٩ م ، تنازلت بموجبها فرنسا عن لواء الإسكندرونة - بحدوده المحددة في قرار عصبة الأمم - لتركيا ، وذلك بعد أن ظهرت في الأفق بوادر الحرب العالمية الثانية^(١) . فقد كانت فرنسا تسعى لتأييد تركيا وانغماسها في الحرب ، فاعتبرت أن الاستجابة لها بهذا المطلب الذي كانت تركيا تطمح إليه ، مكافأة مبدئية من جانب فرنسا لها كعربون مقدم لكسب تركيا إلى جانب الحلفاء . في نفس الوقت فإن سوريا لم تعترف بهذه الخطوة ، واستمرت تعتبر الإسكندرونة جزءا من أراضي الإقليم السوري حتى الآن .

ورغم هذه التطورات ، إلا أن هذا الإقليم يعد نموذجا من نماذج التداخل في القوميات المختلفة ، وتداخل في الأقاليم الحدودية . حيث تعايش جنبا إلى جنب الناطقون بالعربية والتركية في ظل الدولة العثمانية متعددة الجنسيات . وعندما نشأت دولتان هما سوريا وتركيا ، وكل منهما له قومية مختلفة ، ترتب على ذلك حدوث نزاع على الإقليم ، خاصة وأن سوريا تعتبر التصرف الفرنسي بتسليمها للإقليم

لتركيا، خطيئة تاريخية لا تغتفر من جراء فترة الانتداب الفرنسي ، نظرا لعدم إجراء استفتاء حر لأهلها . ويرى البعض أن القضية بحكم الزمن الطويل الذي مارست خلاله الإدارة التركية سلطتها في محاولة تذيب العنصرين العربي والتركي في كنف الثقافة التركية ، فإن سوريا لم يكن بوسعها سوى التوقف عن إثارة القضية^(١١) . مع الأخذ في الاعتبار تلك التحديات التي كانت تواجه سوريا خاصة في المواجهة مع إسرائيل ، والدور الإقليمي لسوريا ، والبناء الداخلي . وغير ذلك من تحديات .

ومع ذلك فإن لواء الإسكندرونة يعتبر ورقة ، وإن كانت حامدة ، يمكن استخدامها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، خاصة وأن تركيا تستخدم ورقة مياه دجلة والفرات للتحكم في سوريا والعراق ، وذلك للمساومة على المستقبل تجنباً وتحسباً لإمكانية استخدام سوريا لقضية الإسكندرونة آنذاك .

٢ - قضية منطقة « الأكراد »^(١٢) :

بعيدا عن التطورات التاريخية لنشأة الأكراد ، وأصولهم العرقية ، إلا أنه يمكن القول بداية بأن الاهتمام بأصول الأكراد وموطنهم بدأ مع أواخر القرن التاسع عشر ، وذلك بانتشار الروح القومية في نفوس المجموعات القومية المختلفة والتي كانت خاضعة لسيطرة وحكم الإمبراطورية العثمانية . كما أن الثابت بين مختلف الباحثين ، فإن الأكراد يشكلون شعباً متميزاً في ملامحه وخصائصه وتاريخه ولغته وثقافته . كما يدين غالبيتهم بالدين الإسلامي السني . وقضيتهم الأساسية هي إقامة دولة كردية في منطقة كردستان تجسيدا لحلمهم القومي وخصوصيتهم التاريخية والقومية . وقد بذلوا جهوداً ومحاولات مستغلين تلك الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والعالمية خلال حقبة تاريخية مختلفة من أجل إقامة دولتهم المستقلة رافعين شعار تحرير الأكراد من الوصاية العثمانية . ولعل من أهم الجهود المبذولة من جانبهم ، في هذا السياق ، هو استغلال إعلان الرئيس الأمريكي « ويلسون » ، الذي تضمن المبادئ المعروفة حول ضرورة منح الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية حق تقرير مصيرها ، والصادر عقب الحرب العالمية

الأولى ، حيث نشطت المساعي الكردية التي تستهدف جمع شتات الأكراد في دولتهم المستقلة في منطقة كردستان . إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل نتيجة رفض تركيا خاصة بعد وصول كمال أتاتورك إلى الحكم الذي حال دون تطبيق المعاهدة (سيفر) والتي وقعت في عام ١٩٢٠ م ، والتي تقضى فيما بين نصوصها إمكانية إعطاء الحكم الذاتي والاستقلال لشعوب الأكراد ، وتم استبدالها بمعاهدة «لوزان» ، وبموافقة الحلفاء ، ووجد الأكراد أنفسهم وقد توزعوا بين خمس وحدات سياسية دولية هي (تركيا وسوريا والعراق وإيران وأرمينيا) .

ففي تركيا : يعيش أغلبية ساحقة من الأكراد تقرب من عشرة ملايين نسمة ، على مساحة كبيرة من كردستان تبلغ (١٩٢) ألف كم^٢ . ويتمركز هذا العدد في ١٨ ولاية في الناحية الشرقية وعلى جانبي الحدود العراقية الإيرانية من الحدود التركية جنوبا وحتى الخط الذي يصل خانقين العراق بمدينة « كرمينشاه » .

وفي العراق : يعيش فيها حوالي مليوني نسمة ، ويشغل العراق مساحة من كردستان تبلغ (٧٢) ألف كم^٢ ، وهم يتركزون في المحافظات الشمالية (السليمانية ، وأربيل ، ودهوك) ، بالإضافة إلى أنهم يشكلون نصف سكان محافظة كركوك ، ويتواجدون في بغداد ومحافظة العمارة ، والكوت .

وفي سوريا : يتواجد الأكراد أساسا في ولاية حلب ، وفي لواء « دير الزور » ، ويبلغ عددهم (٢٥٠) ألف كردي تقريبا .

وفي إيران : فإن الأكراد يعيشون في مساحة (١٢٥) ألف كم^٢ من مساحة كردستان ، ويبلغ عددهم أكثر من مليون نسمة تقريبا ، بالإضافة إلى أنهم يتمركزون في ولايتي « كرمينشاه » واذدلان ، ومقاطعة

«لورستان» . ولقرب هؤلاء من الشمال الشرقى للعراق، فإن هذا يمثل ورقة نزاع مستمرة بين إيران ، والعراق وعلى مدار حقبة تاريخية مختلفة .

وفى أرمينيا: فإنه توجد جماعات كردية داخل أرمينيا التي كانت إحدى الجمهوريات السوفيتية - قبل تفككة فى نهاية عام ١٩٩١ - وقد تركز هؤلاء فى أريفان ، وأردهان ، جكستان . ويصل عددهم إلى ما يقرب من (١٥٠) ألف نسمة .

ومن خلال هذا الاستعراض الذى يكشف عنه الجدول رقم (١) ، فإنه يتضح أن منطقة كردستان الموزعة بين خمس دول ، هى منطقة جبلية وعرة فى جنوب غرب آسيا ، وتصل مساحتها إلى حوالى (٢٩٨) كم٢ ، وتقع قطاعات كبيرة منها بين جنوب شرق تركيا ، وشمال شرق العراق وشمال غرب إيران ، بينما تقع قطاعات صغيرة من حيث المساحة والسكان فى شمال شرق سوريا ، وجمهورية أرمينيا .

ومن ناحية أخرى فإن توزع هذا المجتمع البشرى الذى ينطوى تحت قومية واحدة لها خصائص متميزة ، بين أكثر من وحدة سياسية وفى حزام حدودى متقارب ، يعطى الفرصة والأمل فى إمكانية توحيد هذه الشعوب الكردية المتناثرة ، فى دولة واحدة من جانب ، ومن جانب آخر يظل هؤلاء عامل توتر ، وعنصر قلق للوحدات السياسية الخمس الذين يتواجدون فيها ، بل عنصر نزاع أيضا بين هذه الوحدات بعضها والبعض الآخر وهو ما شهدناه عبر فترات تاريخية مختلفة . حيث وجد نزاع بين العراق وإيران من جانب ، ونزاع بين العراق وتركيا ، ونزاع ثالث بين سوريا وتركيا، ونزاع رابع بين إيران وتركيا ، وغير ذلك من نزاعات اختلفت حداثتها صعودا أو هبوطا استنادا إلى طبيعة الأوضاع السائدة فى المنطقة ، فالأكراد يمثلون أكبر القلق لتركيا نظرا لأنهم يمثلون أكبر نسبة من الأكراد عموما مقارنة بالدول الأخرى المتواجدين فيها ، بالإضافة إلى أنهم يمثلون نسبة كبيرة من سكان تركيا نفسها تصل

جدول رقم (١) *

(توزيع الأكراد على المساحات الموزعة لمنطقة كردستان على الدول الخمس)

م	الدولة	عدد سكان الأكراد (نسمة)	نسبتهم إلى إجمالي الأكراد	المساحة التي يعيشون عليها كم ^٢	نسبتها إلى إجمالي مساحة الإقليم الكردي
١	تركيا	١,٠٠٠,٠٠٠	٪٧٤,٥	٢ كم ^٢ / ١١٩٢,٠٠٠	٪٦٤,٥
٢	العراق	٢,٠٠٠,٠٠٠	٪١٥	٢ كم ^٢ / ٧٢٠,٠٠٠	٪٢٤
٣	إيران	١,٠٠٠,٠٠٠	٪٧,٥	٢ كم ^٢ / ٢٥٠,٠٠٠	٪٨,٥
٤	سوريا	٢٥٠,٠٠٠	٪١,٩	٢ كم ^٢ / ٩٠,٠٠٠	٪٣
٥	أرمينيا	١٥٠,٠٠٠	٪١,١		
	الجملة	١٣,٤٥٠,٠٠٠	٪١٠٠	٢ كم ^٢ / ٢٩٨٠,٠٠٠	٪١٠٠

* معلومات هذا الجدول تقريبية حتى نهاية ١٩٩٣ م ، وتحتاج إلى مزيد من التدقيق ، نظرا لعدم توافر هذه المعلومات ، وتناقض المتاح منها ، وأمكن محاولة تنقية هذه المعلومات من عدة مصادر تناولت موضوع الأكراد .

إلى نحو ١٥ ٪ تقريبا أو أكثر ، خاصة وأن مصدر قلقهم ناتج ليس من اعتبار العدد ، وإنما من تلك السياسة الرسمية التي اتبعتها الحكومات التركية المتعاقبة منذ كمال أتاتورك ، بعدم الاعتراف بالقوميات والطوائف الموجودة فيها ، ومن بينهم الأكراد . ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل سعت الحكومات التركية إلى اضطهادهم والتنكيل بهم مما دفع الكثيرين للهرب عبر الحدود إلى البلاد المجاورة ومنها سوريا التي بدورها استطاعت استثمار هذه المسألة للمناورة في إدارة العلاقات مع تركيا أساسا وفقا لظروف الهدوء والتوتر في هذه العلاقات وذلك من خلال ، دعم حزب العمال الكردستاني الماركسي الذي لا يؤمن بحل المسألة الكردية في تركيا إلا من خلال القوة العسكرية والانفصال . وتحاول سوريا باستمرار الإعلان عن عدم تدخلها في مثل هذه الأمور لدرجة قبولها لعقد اتفاقيات لضبط المسألة الكردية عبر الحدود السورية التركية ، إحداهما عام ١٩٨٧ م ، وآخرها في إبريل ١٩٩٢ م بعد زيارة وزير الداخلية التركي (عصمت سينرغين) ، إلى سوريا . بالإضافة إلى تطورات الأوضاع في أزمة الخليج الأخيرة قادت تركيا إلى التفكير من جديد في مسألة الأكراد لاحتوائهم من ناحية ، واستثمارهم في الضغط على النظام العراقي امتدادا للاستراتيجية الغربية في التعامل مع المسألة العراقية . حيث أعلنت تركيا في موقف رسمي جديد عن اعترافها بالشعب الكردي كقومية مستقلة ، والسماح له بتعلم اللغة الكردية لأول مرة بالإضافة إلى السماح لحزب العمال الكردستاني بأن يطرح قضيته علنا في إطار مناقشات ديمقراطية . وأكد ذلك الرئيس التركي السابق « أوزال » بقوله : « إن المشكلة الكردية في تركيا لا يمكن حلها بالقوة ولكن بالديمقراطية والحوار » . كما أن رئيس الوزراء التركي السابق (سليمان ديميريل) ، كشف عن بعد آخر في احتواء المسألة الكردية ، بقوله بأنه يتعذر على تركيا أن تلعب دورا مؤثرا في المنطقة مع استمرار القضية الكردية بدون حل سياسي وسلمي (١٣) . كذلك فإن تركيا استطاعت استثمار أزمة الخليج ، وذلك باحتلالها شريطا حدوديا بصفة مؤقتة ، بعمق ٥ ك وبطول الحدود التركية العراقية (٢٤٠ كم) ، وبإجمالي مساحة (١٢٠٠)

كم^٢ من مساحة العراق (الأراضى الشمالية للعراق) ، بدعوى حماية الأكراد فى العراق ، ولضمان عدم تغلغل أحد من الأكراد العراقيين للأراضى التركية فى ظل الظروف الداخلىة لنظام صدام حسين ، وضعفه الذى انعكس فى الصمت العراقى إزاء هذا الاحتلال التركى لأراضىة فى نفس الوقت الذى كان قد سبق لتركيا والعراق عقد معاهدة فيما بينهما تعطى كلاً منهما الحق فى تعقب الأكراد الفارين إلى الدولة الأخرى ولمسافة ١٠ كم فى داخل كل دولة .

ومع تطورات الأحداث خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦ ، حيث تعرض العراق لهجوم جديد من القوات الأمريكية تحقيقاً لأهداف مختلفة من بينها استمرار الوجود الأمريكى معبرا عن الهيبة الأمريكية لتخويف القوى الإقليمىة الساعىة لممارسة دور معين فى المنطقة ، أو لاعتبارات تتعلق بالانتخابات الأمريكية لإظهار فعالية إدارة كلينتون فى مجال السياسة الخارجىة فى مواجهة خصمه الجمهورى روبرت دول ، إلا أن بالمتابعة اتضح قيام النظام التركى وبإصرار على إقامة « منطقة آمنة » داخل الأراضى العراقىة وهى « الأراضى الكردىة » أساسا بدعوى حماية الأكراد من ناحية ، وحماية الأراضى التركية من ناحية أخرى وذلك طبقا لما ورد على لسان وزيرة خارجىة تركيا « تشيللر »^(١٤) .

إلا أنه فى المجمل العام فإن هذه الفكرة تجد معارضة شديدة من جميع الدول المجاورة بل إن مصر وقفت إزاء هذه الفكرة بالمعارضة وخاطبت تركيا بالتراجع عنها وذلك على أعلى المستويات بالاتصال بين رئيسى الدولتىن (حسنى مبارك ، سليمان ديميريل)^(١٥) .

ولكن هذا يؤكد مدى محاولة وإصرار تركيا لاستغلال أية فرصة لاستثمار الورقة الكردىة فى ممارسة دور ما فى المنطقة تتفق ومصالحها القومىة .

وفى تبيان مواقف الدول الخمس إزاء وضع الأكراد ، فإنهم يلتقون حول هدف واحد وهو منع قيام الدولة الكردىة وإعادة بعث القومىة الكردىة ، ولذلك فالكرديون

ينالون اضطهادا في كل هذه البلدان ويختلف من دولة لأخرى حسب الظروف والأوضاع من فترة لأخرى بالإضافة إلى أن أى محاولة يقوم بها الأكراد فى أى دولة من الدول الخمس للسعى نحو الحصول على استقلالهم تقابل باستخدام العنف والقوة لردع هذا العمل . ولم ينل الكرديون طوال تاريخهم كسبا على طريق الاستقلال القومى ، إلا من خلال النظام العراقى . حيث استطاع هؤلاء أن يحصلوا على اعتراف رسمى بالقومية الكردية فى الدستور المؤقت للعراق عام ١٩٥٨ م ، ونص على أن العرب والأكراد شركاء فى الوطن العراقى وأن الدستور يضمن لهم حقوقهم فى إطار الوطن العراقى المتحد ، بالإضافة إلى أن حكومة البعث كانت قد توصلت مع الزعيم الكردى (جلال الطالبانى) إلى اتفاق مارس ١٩٧٠ م ، وشمل عدة بنود من أهمها وضع المناطق الكردية تحت إدارة الأكراد بما فيها شئون الشرطة والأمن ، أى إقامة حكم ذاتى كامل ، لكن لم تجد أغلب بنود الاتفاق سبيلها إلى الواقع العملى مما أدى إلى استمرار الصراع بين الأكراد والحكومة العراقية . واستمر الوضع هكذا إلى أن انتهت حرب الخليج ، وبدأت دول التحالف تحكم الحصار على النظام فى بغداد ، وفى نفس الوقت سعى نظام صدام حسين إلى تجميع الشمل وتعبئة القوى المختلفة داخل العراق من الشمال للجنوب لمواجهة الحصار الغربى له بعد الحرب . حيث قام صدام حسين بعقد اتفاق مع الزعماء الأكراد ، والسماح لهم بإجراءات جديدة تسهم فى دعم الديمقراطية فى المناطق الكردية فى الشمال العراقى ، وسارت الأمور بطيئة فى التنفيذ إلى أن قامت دول التحالف بحصار الشمال ، واحتلاله وذلك بهدف حماية الأكراد من تعسف النظام العراقى ، ودعم استقلالهم . وبدأ الأكراد يعيشون هامش حرية واستقلال فى الشمال العراقى فقط . وهذا - لا شك - يزعج كل الدول الأربعة الأخرى بلا استثناء ، حيث تخشى كل دولة منها ، امتداد النزعة الاستقلالية لمنطقة الأكراد فيها ، مما يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى إقامة الدولة الكردية التى تضم شعوب القومية الكردية . وهكذا تتفق الدول الخمس على مقاومة أى نزعة استقلالية ، حيث رفضت إيران الدعم الغربى لأكراد العراق ، وكذلك

سارعت تركيا بانتهاز الفرصة بإعادة النظر في سياستها تجاه الأكراد بدافع السيطرة على هذه المنطقة واحتواء مسألة الأكراد لإمكان ضمهم إلى تركيا وإعادة إحياء الإمبراطورية التركية . وكذا تحالف سوريا مع تركيا لحل مسألة الأكراد على حدودهما في ظل تطورات الأوضاع ما بعد أزمة الخليج ، في نفس الوقت فإن هناك تقاربا إيرانيا - أرمينيا لمقاومة هذه الأوضاع الجديدة في الشمال العراقي . وهنا لا يمكن تناسي اتفاق العراق مع إيران الشاه عام ١٩٧٥ م لحصار الأكراد بعد صعوبة الانتصار الكامل للنظام العراقي على الأكراد وكان مقابل ذلك تنازلات سياسية وإقليمية من العراق وإيران ، حيث عقدت اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ م بينهما بموجبها حصلت إيران على نصف مياها شط العرب في الخليج العربي ، وكان مقابل ذلك أن تتخلى إيران عن دعم الزعيم الكردي العراقي (برزاني) ، وهذا ما تم فعلا . ولذلك فإن في تذكرك ذلك إمكانية إعادة مثل هذه الاتفاقيات بين العراق وإيران في المستقبل نظرا لوحدة الأهداف في مقاومة الأكراد .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن هذا العنصر البشري المتمثل في الأكراد والمتواجد على حدود (٥) خمس دول ، كان يمثل عنصرا قلقا ومزايادات ومساومات بين هذه الدول وكان الثمن هو مزيد من المعاناة لهذا الشعب الكردي الذي يعاني الضعف نتيجة التقاء الدول الخمس على الهدف في الحيلولة دون استقلاله ، وإعاقة إمكانية أن تكون لهم دولة مستقلة في المستقبل ، ولذلك فإن دراسة تاريخ هذا الشعب الذي يتمتع بخصائص معينة متشابهة ومتميزة ، تقود إلى فهم طبيعة العلاقات بين الدول الخمس إما مجتمعة أو ثنائية أو أكثر ، بل تقود أيضا إلى دراسة نظام الحكم وطبيعته في كل دولة على حدة ، حيث إن للأكراد تأثيراً في البناء السياسي لنظام الحكم في كل من الدول الخمس .

٣- قضية منطقة شط العرب :

يأتى إبراز هذه القضية فى إطار الحدود العراقية والإيرانية بصفة عامة ، والتي كانت تتأثر بطبيعة العلاقات السائدة بينهما عبر الفترات التاريخية المختلفة . فقد استخدمت إيران مسألتين رئيسيتين فى إدارة صراعها السياسى مع العراق منذ قيام ثورتها عام ١٩٥٨ م ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٥ م حيث تم إقرار إتفاقية نهائية للحدود بينهما . وهاتان المسألتان هما : مسألة الحدود بالإضافة إلى مسألة تحريض الأكراد على حكومة بغداد ، ولذلك دخلت الدولتان معا فى أزمات سياسية عديدة وصلت إلى حد الاشتباكات المسلحة على الحدود ، وهذا هو ما حدث عام ١٩٧١ م ، وعام ١٩٧٤ م . وتمخضت هذه الأزمة الحدودية باعتبارها المحور الرئيسى للعلاقات بين الدولتين عن التوصل إلى إتفاقية عامة وشاملة للحدود بينهما وهى المعروفة بإتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ م . وقبل الخوض فيما توصل إليه هذه الإتفاقية ، يمكن أن نشير إلى طبيعة النزاع الحدودى بين الدولتين . فالنزاع الحدودى ينقسم إلى مستويين ، الأول : ما يتعلق بطول الحدود البرية بين إيران والعراق من بداية رأس الخليج العربى وحتى الشمال ، حيث رسمت هذه الحدود فى فترة تاريخية ما تتعلق بالاستعمار البريطانى . لذلك فإن إيران سعت بين لحظة وأخرى لإثارة هذه النقطة باعتبار أنها غير راضية عن الحدود المرسومة على غير إرادتها ، وهى بالتالى تسعى إلى تعديلات فى هذا الشأن . والمستوى الثانى هو ذلك النزاع على شط العرب ، وهى المنطقة التى تخلق ممرا بحريا تستطيع أن تجرد العراق لها منفذا بحريا ، على عكس إيران التى تتمتع بمساحة بحرية ضخمة . ولذلك فإن إيران كانت تسعى من إثارة هذا النزاع إلى محاولة خنق العراق داخل حدود بحرية فقط .

فمنطقة شط العرب - باعتبارها جوهر النزاع الحدودى - هى عبارة عن مجرى مائى طوله حوالى ٢٠٤ كيلومترات ، تبدأ عند التقاء نهري دجلة والفرات على مصبهما فى القرنة فى الخليج العربى ، ويمر هذا المجرى بمحاذاة الأراضى

الإيرانية والعراقية لمسافة تصل إلى مائة كيلومتر^(١٦) .

وكانت الامبراطورية العثمانية ومن بعدها العراق تسيطر على الملاحة في شط العرب ، باعتبار أن الحد بين إيران والعراق كان يسير مع الضفة الشرقية لشط العرب ، مع حفظ حق الملاحة في شط العرب للمراكب الإيرانية بحرية كاملة . إلا أن هذا الوضع تغير بعد اكتشاف البترول في إيران وازدهار عبدان كميناء ضخيم له فسعت بريطانيا إلى تعديل الحدود في منطقة الشط لصالح إيران في بعض المناطق . ونصت معاهدة عام ١٩١٣ م على ترك مجرى شط العرب لحد البحر ، وجميع الجزر الموجودة فيه تحت السيادة العثمانية مع بعض الاستثناءات التالية : (منطقة ميناء عبدان وما أمامه من مجرى شط العرب ، ومنطقة المحمرة وجزء من مجرى النهر أمامها) . وتبعاً لذلك أصبح لإيران الحق في مجرى شط العرب في هاتين المنطقتين^(١٧) .

إلا أن شط العرب نظمته اتفاقية (أرضروم) لعام ١٩٣٧ م التي عقدت في أزمى فترات الاستقرار في العلاقات الإيرانية العراقية ، وتم الاعتراف في هذه الاتفاقية ، للعراق بالسيادة على شط العرب مقابل حرية الملاحة لسفن البلدين فيه . كما تضمنت الاتفاقية ضرورة إبرام اتفاقية لاحقة لتنظيم شؤون الملاحة وصيانتها وتحسين طرقها وإرشاد السفن ومنع التهريب وجباية الرسوم والضرائب ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تعقد نظراً لسوء العلاقات فيما بعد بين الدولتين ، بالإضافة إلى خشية العراق أن تصر إيران على حق لها في ملكية وإدارة الشط بالاشتراك معها^(١٨) . وفي إطار التصعيد في تآزيم العلاقات من جانب إيران ، أعلنت الأخيرة في إبريل ١٩٦٩ م ، إلغاء اتفاقية ١٩٣٧ م وعدم تقيدها بها ، بالإضافة إلى تمرير وحداتها البحرية في مياه شط العرب ، مع المطالبة بتعديل نصيبها في الشط وتعديل حدودها عليه بحيث تتمشى مع المجرى الملاحي للنهر ، بل طالبت بالمشاركة في إدارته ، وفي رسوم المرور فيه . وأدى هذا إلى توتر العلاقات فيما بينهما ، إلى حد وصولها إلى وقوع اشتباكات مسلحة عام ٧١ ، ١٩٧٤ م . وإزاء التصعيد العراقي ضد مواقع الأكراد ، والذين كانوا مؤيدين

من جانب إيران ، سعى الجانب العراقي إلى تهدئة الأمور مع إيران ليتفرغ لإنهاء مسألة الأكراد ، وهذا ما تم بالفعل ، ثم تم التوصل إلى اتفاقية عام ١٩٧٥ م بين العراق وإيران بعد جهود وساطة كبيرة من عدة أطراف إلى أن وقعت بالفعل في الجزائر ، وتم بمقتضاها تنازلات إقليمية من جانب العراق ، وإنهاء أزمة الحدود فيما بينهما . حيث تمكنت إيران من تحقيق ما استهدفتها من التصعيد مع العراق باستخدام ورقة الأكراد .

ومن بين ما نصت عليه اتفاقية ١٩٧٥ م بروتوكول تخطيط الحدود النهرية والذي اشتمل على تسع بنود تعالج مشكلة شط العرب ، وارتضى الطرفان في هذا البروتوكول أن يفصل بينهما في شط العرب خط الوسط الذي يفصل الممر الملاحي الرئيسي عندما تكون الجزر في الشط عند أدنى نقطة . أى أنه بتغير حسب تغير الممر الملاحي الرئيسي تغيرا طبيعيا فقط ، بالإضافة إلى وضع نظام للملاحة في الشط ، وتعهد الطرفين بالإقلاع عن عرقلة الملاحة فيه ، وفي المياه الإقليمية^(١٩) .

ويشير فقه الجغرافية السياسية في هذا الصدد إلى أن اتباع خط الوسط من أنسب الطرق في تخطيط الحدود البحرية والنهرية ، إلا أنه يعتبر من المسائل المعقدة والدقيقة ، وتثور بشأنه مشكلات معقدة خاصة مع وجود الجزر داخل المياه وغيرها^(٢٠) . ومع ذلك يبقى أن اتباع هذه القاعدة في اتفاقية شط العرب ، يعد أمرا هاما وصالحا وملائما لهذا الشط الذي تتوافر له سمات خاصة ليست موجودة في ممرات مائية أخرى ، خاصة وأن القاعدة القديمة المعروفة بقاعدة حد الشاطئ والتي تسببت في مشاكل عديدة في كثير من الممرات التي طبقت فيها ، وكذا عندما طبقت في نفس المكان وهو شط العرب من قبل ، كانت سببا في إثارة المشاكل بين آن وآخر .

وفي ضوء الاستعراض السابق يتضح في إعادة النظر بين آن وآخر في مسألة شط العرب ، خضع لاعتبارات استراتيجية للطرفين واعتبارات مصلحة أيضا بالإضافة إلى أنها عكست في كل مرة تم الاتفاق فيها على شيء ما ، طبيعة التوازنات القائمة .

وهذا ما تم بالفعل بعد مرور ثماني سنوات من الحرب بين الطرفين ، وانتهت مرة أخرى في أتون أزمة الخليج ، إلى الرجوع إلى اتفاقية ١٩٧٥ م .

ومما يزيد من احتمالات التوتر لاعتبارات مصلحة واستراتيجية ، هو ما أفرزته نتائج لجنة إعادة رسم الحدود العراقية الكويتية الأخيرة ، التي أصبح بمقتضاها وضع العراق حرجا على الخليج ، لأنها ضيقت من مساحته المطللة بجعل جزء من المجرى الأسفل لخور الزبير داخل أراضي الكويت . وهو ما يعنى فى النهاية حصارا بحريا للعراق ، وتقليصا لحركته على الخليج ، مما قد يدفعه تحت الضغوط من جانب إيران فى شط العرب ، والكويت فى خور الزبير ، إلى الدخول فى مواجهات عسكرية جديدة^(٢١) .

ثالثا : آفاق المستقبل :

القضية المحورية التى يمكن أن تكون أساس المستقبل ، فى ضوء تناول موضوع الحدود العربية الإقليمية فى الشمال والشرق ، يمكن تحديدها فى احتمالات التوتر أو الصراع والاستقرار أو السلام بين الأطراف العربية ودول الجوار الجغرافى . فقد سبق إيضاح الاعتبارات المختلفة لرسم الحدود فيما بين الدول الموضحة عربيا وإقليميا ، وسبق أيضا إيضاح الوظائف المختلفة للحدود ، بالإضافة إلى تبيان أسباب المنازعات على الحدود فيما بين الدول . وبأخذ هذه الأركان الثلاثة فى الاعتبار لمحاولة فهم مسارات المستقبل فإنه يتضح ما يلى :

١- أن قضية الأكراد بصفة عامة ستعتبر ورقة صالحة للاستخدام من كافة الأطراف فى مواجهة بعضها البعض ، وقد تحقق فى بعض الأوقات مكاسب لأطراف معينة على حساب أطراف أخرى والعكس ، إلا أنه يبقى الإشارة إلى أن الأكراد سمحوا لأنفسهم ولا زالوا ، بأن يتم استخدامهم أو توظيفهم فى أغراض ذاتية من جانب دولة تجاه دولة أخرى ، وأصبحوا ورقة للمساومة على مصالح بعض هذه الدول فى مواجهة غيرها ، مما أسهم فى إضعافهم ، وتفريغ قضيتهم ، وأصبحوا فى النهاية

«وقودا» دائما يدار به الصراع السياسى بين الدول الخمس التى تضم الأكراد على حدودها . بل إن الملاحظ أن الأكراد لم يكتفوا بأن تركوا أنفسهم كأدوات فى أيدي الدول الخمس على المستوى الإقليمى ، بل تركوا أنفسهم كجزء من الصراع الدولى . وهو ماظهر فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦م حيث اتضح تحالف بعض أطراف من الأكراد مع الولايات المتحدة ضد أطراف كردية أخرى مساندة لنظم إقليمية . أى أنهم أصبحوا أدوات لسياسات دولية غير مكتفين بأنهم أدوات لسياسات إقليمية .

٢- أن سوريا ستستخدم ورقة الأكراد ضد تركيا للحيلولة دون الاستخدام السلبى للأخيرة ، لمياه نهري دجلة والفرات حيث تتحكم فيهما ، ويمكن لسوريا فى حالة تفرغها من الصراع مع إسرائيل بعودة الجولان لها ، أن تدخل ورقة الإسكندرونة والرغبة فى إعادتها لموطنها الأصلي سوريا ، فى إدارة الخلافات والتوترات فيما بين الدولتين فى المستقبل .

٣- تستخدم تركيا ورقة الأكراد فى مواجهة العراق لاستنزافه فى جبهة جديدة ، وتأکید إضعافه خاصة بعد احتلالها المؤقت للشريط الحدودى بعمق ٥ ك و بطول ٢٤٠ ك إبان أزمة الخليج الثانية بحجة ضمان إبعاد الأكراد عن حدودها . بل إن السعى التركى مؤخرا خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٦م لتنفيذ مخططاتها بإقامة المنطقة الآمنة تأتى فى هذا الإطار . فى نفس الوقت فإن تركيا تسعى لدور قائد إقليمى فعال ومؤثر فى الحاضر والمستقبل ، والواقع يشير إلى أن إمكانياتها فى تحقيق هذا الدور قائمة . فى نفس الوقت الذى ستستخدم ورقة المياه ضد العراق ، كما تستخدمها ضد سوريا وبهذا تسعى لكى تؤكد هيمنتها على المنطقة .

٤- أن إيران يمكن لها أن تستخدم ورقة الأكراد ضد العراق فى أى لحظة ، وذلك عندما ينوى العراق السعى نحو إعادة النظر فى شط العرب ، أو فى مسألة الحدود الإيرانية العراقية بصفة عامة .

٥- إمكانيات إعادة التوتر في الخليج قائمة ، بعد تضيق الخناق على العراق بقرار الأمم المتحدة بإعادة رسم الحدود بين العراق والكويت والذي بمقتضاه تم حرمان العراق من بعض المنافذ البحرية التي تمكنه من أن يطل على الخليج العربي ، ولذلك فإن إمكانيات جر العراق لمعركة جديدة بسبب الحدود يمكن أن تكون قائمة .

٦- أن الدولتين الإقليميتين اللتين تقعان خارج النظام العربي وهما إيران ، وتركيا ، تسعيان لاستخدام ما لديهما من أوراق تتعلق بالحدود ، سعياً نحو تحقيقهما لمكاسب سياسية من الدول العربية كما سبق إيضاحه عموماً .

٧- أثبت الواقع أن بديل الصراع العسكري لحسم الخلافات والنزاعات بل وحتى الصراع على الحدود ، لم يعد بديلاً ملائماً لهذا الغرض . ولم يحقق البديل العكسري جديداً عندما استخدم بالفعل بين العراق وإيران مرات عديدة آخرها حرب السنوات الثماني (٨٠ - ١٩٨٨ م) ، حيث تمخض عن هذه الحرب الطويلة إعادة الأمر إلى حدود ١٩٧٥ م ، لذلك فإن السؤال المثار هنا هو : لماذا إذن كانت كل هذه الحروب ، وما ترتب عليها من خسائر ضخمة لكل من العراق وإيران ؟

في ضوء كل ذلك ، فإنه يتضح أن وظائف الحدود إما أن تكون حداً فاصلاً بين طرفين أو عدة أطراف ، وإما أن تكون جسراً للتعاون له أبعاده الاستراتيجية والمصلحية والاقتصادية والأمنية . وفي ضوء قناعتنا الفكرية بأن دول الجوار الجغرافي يجب أن نمد لها الجسور ، ولا نفصل بيننا وبينها ، والأنستنزف بالتالي إمكانياتنا في تحقيق مآرب دول كبرى خارج هذه الدائرة العربية والإقليمية ، خاصة وأن الواقع أثبت فشل فكرة المواجهة العسكرية . ومن ناحية أخرى فإن توقع أن ينتهي الصراع العربي الإسرائيلي قائم ، وبالتالي فإنه من الواجب على العرب ألا يسمحوا مرة أخرى للدخول في معارك جانبية مع دول الجوار الجغرافي التي يمكن أن تكون دعماً للنظام

العربي حال مد الجسور معها ، وسندا للعرب في قضاياهم باستمرار ، ولا يعنى هذا إسقاط أى حقوق عربية إزاء دول الجوار بل من الواجب احترام الاتفاقيات القائمة دعما للشرعية ، مع الموافقة على السماح بإعطاء الفرصة لأولوية الجوار بدلا من المواجهة . وهذا يعنى أيضا ضرورة احترام الحقوق التاريخية ، ومراعاة الأبعاد الاستراتيجية ، والأخذ فى الاعتبار العوامل المصلحية والأمنية باعتبارها الأسس التى تقوم عليها الحدود بين الدول بصفة عامة ، وبين الدول العربية وبعض دول الجوار الجغرافى بصفة خاصة ، والتى سبق أن أوردناها توضيحا وتحليلا .



مراجع الدراسة

- (١) يمكن الرجوع إلى كتاب هام في هذا الصدد صدر حديثاً هو :
-G. Goertz and P.F Diehl Territorial Change and International Conflict, New York : Routledge, 1992 .
حيث أوضح الكتاب من خلال دراسة حالة لـ ٧٧ نزاعاً على الأرض بين عامي ١٨١٦ م ، ١٩٨٠ م ، أن الجغرافيا السياسية كانت محدداً للسياسة الخارجية . وفي المستقبل سوف تزداد أهميتها لسببين هما : تمسك التجمعات العرقية بحقها في إقامة دولة مستقلة ، والاتجاه إلى تصفية الكيانات المصطنعة مثل كوريا الشمالية والجنوبية والتي كانت نتيجة الحرب الباردة .
- (٢) يمكن الرجوع إلى مقال : د . جمال على زهران ، قضية الحدود العربية وحتمية البحث عن صيغة للتحكيم ، الأهرام الاقتصادية ، العدد ١٢٤٠ ، ١٩ أكتوبر ١٩٩٢ م ، بالإضافة إلى مقال : د . محمود توفيق ، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية - العربية ، السياسة الدولية ، عدد (١١١) ، يناير ١٩٩٣ م ، ص ١٦٦ ، ١٧١ .
- (٣) يمكن الرجوع إلى كتاب هام ، وهو تقدير الباحث أنه من أهم الكتب العربية التي صدرت في مجال الجغرافيا السياسية وهو : د . محمد الديب ، الجغرافيا السياسية ، (منظور معاصر) ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩ م ، ص ٣٦ : ٥٨ .
- (٤) د . محمد الديب ، المرجع السابق ، ص ٥١٣ ، ٥١٤ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٥٢١ .
- (٦) المرجع السابق ، ص ٥٢٢ ، ٥٣١ ، بالإضافة إلى مقال هام وهو : مجدى صبحي ، الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجي إلى الهيدروكربوني ، السياسة الدولية ، عدد (١١١) ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ : ١٩٤ .
- (٧) د . محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٧٧ .
- (٨) يمكن الرجوع إلى كتاب هام تعرض للنزاعات الحدودية في الشرق الأوسط وهو :
- Blake G. & Schofield R., Boundaries and State Territory in the Middle East & North Africa, England : Middle East and North African Studies Press Ltd., 1987 .

- (٩) د. محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ : ٥١٦ .
- (١٠) د . صلاح العقاد ، الإطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية ، السياسة الدولية ، عدد ١١١ ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ : ١٧٥ ، وأيضاً مجدى صبحى ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .
- (١١) د . صلاح العقاد ، المرجع السابق ، ص ١٧٢ .
- (١٢) اعتمد الباحث فى تناوله لقضية الأكراد على عدد من المراجع من بينها :
- Sa' ad Jawad, Iraq and the Kurdish Question (1958 - 1970), London, Ithaca Press, 1981 .
- Edmund Ghareeb, The Kurdish in Iraq, Syracuse, N. Y . : Syracuse University Press, 1981.
- شاكراً خصيباً ، الأكراد : دراسة جغرافية إنونوغرافية ، بغداد ، مطبعة شفيق ، ١٩٧٢ .
- د . مصطفى شحاته ، الحركة الكردية فى العراق وتركيا ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٧ ، يناير ١٩٩٢ م ، ص ٢٢٨ : ٢٣٣ .
- كندال نيزان ، إبادة الأكراد ، مقال بالفرنسية فى مجلة السياسة الدولية ، عدد (٥١) ، ١٩٩١ م ، مترجم ومنشور بمجلة السياسة الدولية ، عدد ١٠٥ ، يوليو ١٩٩١ م ، ص ٢٦٠ : ٢٦٣ .
- د . حسن بكر ، الأكراد وصراع القوى فى الشرق الأوسط ، صوت الكويت ، عدد ١٩٩٢/١٠/٢٣ م .
- كمال السعيد ، حقيقة المسألة الكردية فى العلاقات التركية السورية ، مركز الوفد للدراسات السياسية ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢/٤/٢٦ م .
- درية عونى ، عرب وأكراد (خصام أم وثام) ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٩٣ م .
- مركز الوفد للدراسات السياسية ، العدوان التركى على شمال العراق : أطماع قديمة وأهداف جديدة ، الوفد ، ١٩٩١/٨/١٤ م .
- ببرى شاليار ، كردستان الغربية - كردستان سوريا بين مطرقة الإرهاب السياسى وسندان الشوفينية - لندن ، ١٩٩٢ .
- باهر شوقى ، المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركى الجديد فى المنطقة ، الوفد ، ١٩٩٢/١/١٩ م .
- درية عونى ، « تطور القضية الكردية فى ظل الغياب العربى » ، الحياة اللندنية ، ١٩٩٢/٩/٥ م .
- بدر أحمد عبد العاطى ، إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب ، السياسة الدولية ، عدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩١ م ، ص ٦٥ : ٧١ .

- (١٣) وردت هذه التصريحات في مقال : كمال السعيد ، مرجع سابق .
- (١٤) جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦/٩/٢١ م .
- (١٥) جريدة الأهرام ، القاهرة ، يومى ٢٣ ، ٢٤ ، ١٩٩٦/٩/٢٤ م .
- (١٦) د. عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربى ، (سلسلة كتب) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ١٩٧٨ م ، ص ٧٦ : ٧٨ .
- (١٧) د. محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٤٨ .
- (١٨) د . عبد الله الأشعل ، مرجع سابق ، ص ٧٨ ، ٧٩ . وأيضا : فاضل حسين ، مشكلة شط العرب ، القاهرة ، مكتبة مدبولى للنشر ، ١٩٩١ م ، ص ١١ - ١٥ .
- (١٩) المرجع السابق ، ص ٧٩ : ٨٣ .
- (٢٠) د. محمد الديب ، مرجع سابق ، ص ٥٤٨ ، ٥٤٩ .
- (٢١) يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى المعلومات والآراء المختلفة فى :
- خالد السرجانى ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، . السياسة الدولية ، عدد ١١١ ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ : ٢٣٨ .
- د. صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ،
- ريتشارد سكوفيلد ، المحاولات الجارية لتسوية نزاع الحدود الكويتى العراقى : هل تكون مقدمة لحرب جديدة، جريدة الحياة ، ١٩٩٢/٤/٥ م .

مَعَهْدُ البَحْثِ الدِّينِيِّ العَرَبِيِّ

بمقره : ١٠٨ شارع مصرى ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية

عضو اتحاد الجامعات العربية